التنمية المستدامة بين الشريعة والقانون رؤية لتحقيق التعايش السلمي

Sustainable Development Between Islamic Sharia and Law: A Vision for Achieving Peaceful Coexistence

أ.م.د شيماء إبراهيم طه

Asst. Prof. Dr. Shaima Ibrahim Taha

الجامعة التقنية الشمالية / كلية التقنيات الصحية والطبية – الدور

Shaima.it@ntu.edu.iq

أ.م زكي يحيى احمد

Asst. profc

الجامعة التقنية الشمالية/ المعهد التقني الدور

zaki.ya@ntu.edu.iq

م.د. محمد عبد الحليم عبد المجيد

Dr. Mohamed Abdel Halim Abdel Magid

جامعة سامراء/ كلية التربية

mohammed.halim47@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الشريعة، القانون، التعايش السلمي

Keywords: Development Sustainable , Islamic Sharia , Law , Peaceful Coexistence

الملخص

يمثّل مفهوم التنمية المستدامة إحدى الركائز الجوهرية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، تؤدي الشريعة الإسلامية إلى جانب التشريعات الدولية والمحلية دوراً محورياً في تنظيم وتوجيه مسارات التنمية، استناداً إلى مبادئ العدالة والمساواة والرحمة والتكافل الاجتماعي. ويتجلى التكامل بين الشريعة والقانون في صياغة السياسات التي تكفل حقوق الأفراد والجماعات، مع الحفاظ على المقاصد الضرورية للشريعة الإسلامية، والمتمثلة في صون الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

وتسهم الشريعة الإسلامية في تعزيز مفهوم التعايش السلمي من خلال القيم الأساسية التي تؤكد على الأخوة، والتسامح، واحترام الآخر، وقبول التنوع، بما يؤدي إلى استقرار المجتمعات وتهيئة بيئة ملائمة للتنمية المستدامة. وفي المقابل، تعمل القوانين والتشريعات على وضع إطار قانوني يرسّخ حقوق الإنسان ويحدّ من النزاعات، ويشجع على التعاون بين مختلف فئات المجتمع ومكوّناته. ومن ثمّ، فإن تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيّما في البيئات المتعددة الأديان والثقافات، يتطلّب تكاملاً بين أحكام الشريعة ومتطلبات القانون، لما يوفره هذا التكامل من أسس قائمة على العدالة والتسامح والتعاون، وبناء جسور الحوار والتفاهم، وقبول الرأي والرأي الآخر، بما يعزز فرص التعايش السلمي.

Abstract

Sustainable development represents one of the fundamental pillars for achieving economic balance, preserving the environment, and enhancing social justice. On the other hand, Islamic Sharia, along with international and domestic legislation, plays an important role in organizing and guiding development efforts, taking into account the principles of justice, equality, compassion, and social solidarity. The interaction between Sharia and law is manifested in the formulation of policies that ensure the rights of individuals and groups while preserving the essential objectives of Islamic Sharia, which include the protection of religion, life, intellect, lineage, and property.

Islamic Sharia reinforces the concept of peaceful coexistence through fundamental principles that emphasize brotherhood, tolerance, respect for others, and appreciation of diversity. These principles contribute to the stability of societies and create an environment conducive to sustainable development. Meanwhile, laws and legislation provide a legal framework that enhances human rights, reduces conflicts, and promotes cooperation among the various components and groups of society. There must be an integration between Sharia and law to ensure the achievement of sustainable development, particularly in societies with diverse religions and cultures, where justice, tolerance, and cooperation help build bridges of dialogue and understanding, and encourage acceptance of different opinions—ultimately leading to peaceful coexistence.

المقدمة

تُعد التنمية المستدامة من أهم المرتكزات التي تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تحقيقها، بوصفها إطاراً شاملا بين متطلبات الجيل الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، وقد ساهمت الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في ترسيخ وتعزيز مبادئ المسار التنموي عبر إرساء قواعد العدالة، وحماية الموارد، وصيانة الكرامة الإنسانية، حيث تبرز أهمية العلاقة بين الشريعة والقانون باعتبارها منظومتان متكاملتان تلتقيان في خدمة المصلحة العامة وتعزيز التعايش السلمي، ويمكن من خلال تكاملهما بناء رؤية شاملة للتنمية، فالشريعة تؤكد مبادئ العدالة والتكافل وحفظ الموارد، من جانب أخر يوفر القانون أليات تطبيقها، فالجمع بين المنظومتين يشكل مسار فعال لتحقيق السلم والتعايش عن طريق تحقيق الثقة المجتمعية، والعدالة الاجتماعية، ودعم التنمية وبناء مجتمع أمن ومتوازن.

اولا: أهمية البحث

تكمن الأهمية في تعزيز التوافق بين مبادئ الشريعة والقانون لتحقيق التنمية المستدامة للسعي في بناء مجتمع متوازن ومستقر، كما يظهر دور الشريعة والقانون في دعم التعايش السلمي، والتقليل من الصراعات الاجتماعية والثقافية، كما يتمثل أهمية الموضوع في كونه أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، بشكل يخدم صالح المجتمع والأجيال القادمة.

ثانياً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التحدي المتمثل في تناغم وتكامل مبادئ الشريعة مع القوانين الوضعية، خاصة في التنوع الديني والثقافي، فضلا عن صعوبة تطبيق مبادئ التنمية المستدامة بشكل متوازن يراعي الجوانب الدينية والاجتماعية والاقتصادية جميعا، فضلا عن قد يواجه المجتمع معوقات في تحقيق التعايش السلمي بسبب التباين في القيم والمفاهيم بين الشريعة والقانون.

ثالثا: خطة البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتعايش السلمي

المبحث الثاني: التعايش السلمي ظل الشريعة الإسلامية والقانون

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتعايش السلمي

التنمية المستدامة تسعى لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهذا هو جوهر الشريعة الإسلامية الغراء التي تدعو إلى الحفاظ على الموارد والسعي لتحقيق العدالة، وفي سياق التعايش السلمي تلعب التنمية المستدامة دورا محوريا مهما وتعزز التفاهم والاندماج بين المجتمعات المختلفة كخطوة مهمة نحو بناء مجتمع متماسك مبني على السلام والاستقرار ولبحث الإطار المفاهيمي نقسم المبحث على المطالب التالية: –

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة والتعايش السلمي

يمثل التنمية المستدامة إطار متكامل يعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، ويعزز فرص تحقيق التعايش السلمي عبر تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة والدمج بين المفهومين يساهم في بناء مجتمعات قادرة على التفاعل الإيجابي وتحقيق السلم والاستقرار، ولتناول مفهوم التنمية المستدامة والتعايش السلمي نقسم المطلب على الفروع التالية: –

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة وأبعادها

أولا – التنمية : إنها عملية مصيرية يتعامل معها عدد من الأفراد من أجل تغيير جذري في وضع المجتمع المتخلف ليتحول إلى مجتمع اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي ومتحضر جديد ، يتمتع فيه الفرد بحياة أفضل مما كان عليه من قبل(غافل،٢٠١٢،٤٨٦)، "هي عملية حضارية شاملة مرتبطة بخلق أوضاع جديدة متطورة، بالتساوي مع جميع الأبعاد دون أن يكون هناك تركيزا على جانب دون الآخر".وكما تعرف التنمية أيضا العملية التي تنتج عنها زيادة في فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعض الآخر في نفس الوقت ونفس المجتمع(الجوهري وآخرون،١٩٩٩،١٠).و كان المفهوم السائد للتنمية في مراحل سابقة مرتبط بالنمو الاقتصادي ومعدل زيادة الانتاج الوطني بالاعتماد على التصنيع و التحديث، غير أنه في مرحلة لاحقة جرت تعديلات على مفهوم التنمية، و تم التأكيد

علـى أهميـة الجوانـب الاجتماعيـة و الثقافيـة والسياسـية إلـى جانـب العوامـل الاقتصـادية، فالتقـدم الاجتمـاعي لا يتحقـق إلا عبـر نمـو كافـة أجـزاء البنـاء الاجتمـاعي نمـو متـوازن و متزامن(الشحي،٢٠١٧،٢٠)

ثانيـا- الحـق فـي التنميـة: يحـق لكـل فـرد المشـاركة والإسـهام فـي تحقيـق تنميـة اقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية والتمتـع بهـذه التنميـة(الملا حـويش والجبـوري،٢٠١٥،٣٤٢). الحـق فـي التنميـة هـو حـق مـن حقـوق الإنسـان وكـذلك حـق مـن حقـوق الشـعوب ، وهـذا مـا ورد فـي إعـلان الحـق فـي التنميـة لمـدة عـام ذكـر فيـه أن: (الحـق فـي التنميـة هـو حـق ... ووفقـا لـذلك ، لكـل إنسـان وجميـع الشـعوب الحـق فـي المشـاركة والمسـاهمة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية ... لـذلك ، فهـو حـق فـردي وحـق جمـاعي فـي نفـس الوقـت ، وبالتـالي فهـو حـق مركـب لمجموعـة مـن الحقـوق). كمـا أكـد المـؤتمر العـالمي لحقـوق الإنسـان ، الـذي عقـد فـي فيينـا سـنة واحـدة ، علـى الحـق فـي التنميـة ، حيـث ذكـر مـا يلـي: (يؤكـد المـؤتمر العـالمي لحقـوق الإنسـان مـن جديـد الحـق فـي التنميـة علـى النحـو المبـين فـي إعـلان الحـق فـي التنميـة ، بوصـفه حقـا عالميـا غيـر قابـل للتصـرف ، وجـزءا لا يتجـزأ مـن حقـوق الإنسـان الأساسـية ، وأن الإنسـان هـو الموضـوع الرئيسـي للتنميـة ، علـى النحـو المبـين فـي إعـلان الحـق فـي التنميـة ، وبينمـا تيسـر التنميـة التمتـع بجميـع حقـوق الإنسـان, وينبغـي ألا يسـتخدم الافتقـار إلـى التنميـة كذريعـة لتبريـر عـدم التقيـد بحقـوق الإنسـان المعتـرف بهـا دوليـا) (المـلا حـويش والجبـوري،٢٠١٥،٥).

ثالثـا – التنميـة المسـتدامة: يعنـي تزويـد الفـرد بـالخبرات والمعرفـة والاتجاهـات اللازمـة ، وكـذلك تعويـده علـى العـادات المفيـدة والمعرفـة والخبـرة وحـدها لا تكفـي ، يجـب علـى الفـرد التعـود علـى العـادات المتعلقـة بالحفـاظ علـى المـوارد ، وخاصـة غيـر المتجـددة منهـا ، وحسـن اسـتخدام الـدخل والتفكيـر فـي الآخـرين المحيطـين بـه والتفكيـر فـي مسـتقبل الأجيـال التالية،(الحراحشـة،٢٠١٦،٨٠١) كـذلك هـي الفكـرة التـي تقـوم علـى أن المجتمعـات الإنسـانية مـن واجبهـا العـيش مـع تلبيـة حاجياتهـا دون التضـحية أو المخـاطرة بقـدرة الأجيـال المسـتقبلية فـي تلبيـة حاجياتهـا. فهـذا التعريـف للتنميـة المسـتدامة قـد انبثـق أول مـرة فـي تقريـر " برونتلانـد " سـنة ١٩٨٧، هـذا التقريـر الـذي هـو بمثابـة الخلاصـة المقدمـة مـن طـرف اللجنـة الدوليـة الأولـى حـول البيئـة والتنميـة مـن طـرف جمعيـة الأمـم المتحـدة وبالتـالي فالتنميـة يهـدف إلـى تطـوير مـوارد الكوكـب الطبيعيـة والبشـرية وتجويـد التعـاطي الاقتصـادي والاجتمـاعي معهـا، شـريطة أن تلبـي احتياجـات الحاضـر دون المسـاس بقـدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها(أبو حميرة،٢٠٢٠،٧)

رابعا: أبعاد التنمية المستدامة– التنمية المستدامة تأخذ في الحسبان ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي والبعد البيني والبعد الاجتماعي، فالتنمية المستدامة هي نقطة التقاء لهذه المرتكزات وهذا ما يستمد من العناصر التي أوردتها قمة الأرض بريو ديجانيرو بالبرازيل سنة ١٩٩٦، حيث أوردت العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية

١: البعد الاقتصادي– التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي تهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها(كمال وشعور،٢٠١٠،٢٨٤):

- الإستغلال الأمثل والعقلاني لكل الثروات الاقتصادية والطبيعية.. الحد من تبديد الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة، والمساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل ... التقليص من الإنفاق
- تحديد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ضمن أطر معقولة، والعمل على تخفيض مستويات الفقر لدى الدول الفقيرة

٢: البعد الاجتماعي – يتحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال(ذكرالله،٢٠٢٠،١) :

- محاربة البطالة وتحسين ظروف معيشة الفرد عن طريق ترقية الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع وتكريس حقوقها المشروعة، ودعم آليات تحقيق الحكومة الرشيدة في كل المؤسسات والقطاعات.
- المراهنة على الإنسان في تحقيق التنمية من خلال تدعيم استثمار الموارد البشرية، واستغلال الموارد وفق أسس العدالة والمساواة لتحقيق الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة.

٣: البعد البيئي– تعتبر البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة ذلك لأن استغلال الموارد الطبيعية بالضرورة لتحقيق التنمية في كل نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على البيئة لهذا يتعيّن مراعاة الحدود البينية بحيث يكون لكل نظام بيني حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، أما في حالة تجاوز ذلك فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، ولذلك ينبغي:

- حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث، والحد من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد، وصيانة الثروة المائية والحد من استنزاف المياه.

- حماية المناخ من الإحتباس الحراري، والبحث عن مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والحد من انبعاث الغازات والمحافظة على طبقة الأوزون.

الفرع الثاني: تعريف التعايش السلمي وأسسه

بات مفهوم التعايش السلمي من المفاهيم المحورية المهمة والهادفة لإدارة التنوع في المجتمعات الإنسانية بصورة سليمة، وتحويله الى قوة تعزيز الأمن وإرساء السلام مما يساهم في تحقيق الإزدهاروالتطور

أولا: تعريف التعايش السلمي: التعايش السلمي بين الآخرين تحمل معاني ساميه تميزها عن غيرها، فخصائصها تكمن في أنها ظاهرة إنسانية تعبر عن إنسانية الفرد، فضلاً عن كونها وسيلة في الإلتقاء مع الآخرين

التعايش السلمي "هو الحالة التي يسود فيها الأمن والاستقرار داخل المجتمع، ويُعبر عن غياب النزاعات والعنف، وتوفر بيئة تتيح للأفراد العيش بكرامة وعدالة ومساواة وهو لا يقتصر على غياب الحروب فقط، بل يشمل أيضًا العدالة الاجتماعية، واحترام الحقوق والحريات، والتسامح وقبول الآخر، والتضامن والانسجام المجتمعي تحقق من خلالها العدالة، وتصان فيها الحقوق، ويضمن فيها التعايش السلمي بين مختلف مكوّنات المجتمع بغض النظر عن اختلافاتهم (نافع،١٩٥٠،٦٥)

.

والتعايش السلمي كمدلول اجتماعي يحد من الصراعات العرقية، ويكسر من شوكة التعصب القبلي، ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة، وينمي الشعوب بالأخوة الإنسانية، ويقضي على الحقد والضغينة، ويشيع المحبة والتعاون بين الناس. فعلى **الصعيد الاجتماعي** هو "نموذج لاستئناف حياة آمنة ومنتجة ونظام اجتماعي يمكن للأفراد الذين انخرطوا في إفعال وأعمال عدائية سابقة ضد بعضهم الأخر، من العيش والعمل معا، دون تدمير أحدهم للأخر"

وعليه يمكن القول بأن التعايش السلمي هو القبول بالآخر، وحل جميع القضايا الخلافية بالطرق السلمية، بما يسهم في تعزيز الأمن والسلم وتحقيق التطور والإزدهار والتنمية المستدامة.

ثانيا: أسس التعايش السلمي تعددت أسس التعايش السلمي التي جاء بها الفقه، ولعل أهمها(الجمالي،٢٠٢٠،٨٢):

- وجود القناعة التامة والرغبة للتعايش السلمي، وتكون هذه الرغبة نابعة من أعماق الذات الإنسانية، وليست مفروضة تحت أي ضغوط أيا كان مصدرها، أو مقترنة بشروط مهما كانت مسبباتها.
- التفاهم والاتفاق المشترك على أهداف التعايش السلمي وغاياته، حتى لا يكون التعايش خالياً من اي مدلول أو معنى عملي، وبشكل يخدم الإنسانية، ويحقق مصالحها العليا.

- التعاون المشترك والعمل بشكل جدي للوصول الى تحقيق أهداف التعايش السلمي وتحقيق نتائج مرضية ووفقاً لخطط تنفيذية يشارك فيها الجميع.
- صيانة التعايش السلمي بسياج من الاحترام والثقة من أجل الدوام والإستمرارية وعدم الإنحراف عن المسار الصحيح للتعايش السلمي.
- تعزيز ثقافة الحوار والرأي والرأي الأخر، فلدى الإنسانية صفات مشتركة كثيرة تتجسد فيها القيم الإنسانية التي تجمع عليها البشرية بدياناتها المختلفة، من شأنها الحد من الإختلاف والتنوع.
- تعزيز دور القانون، فهدف القانون حفظ النظام والمحافظة على الأمن والإستقرار وحماية الحقوق والحريات، وتحقيق العدل والمساواة. فاحترام سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي والإلتزام به يزداد المجتمعات قوة وتماسك، كما يشكل أرضية خصبة للتعايش السلمي.

المطلب الثاني

أهمية التعايش السلمي ومعوقاته

التعايش السلمي من الأسس الضرورية لبناء مجتمع متكامل ومتماسك ومزدهر فهو يتيح للأفراد من مختلف الثقافات والديانات العيش بأمان وسلام وبالتالي تعزيز الاستقرار والتنمية، ومع ذلك هناك مجموعة من المعوقات التي تعرقل جهود تحقيق السلم بين المجتمعات، وسوف نتناول ذلك بعد تقسيم المطلب على الفروع التالية: –

الفرع الأول: اهمية التعايش السلمي: يعد التعايش السلمي أساس للتنمية الشاملة فلا يمكن لاي مجتمع ان يحقق تنمية اقتصادية او تعليمية او صحية دون وجود بيئة سليمة مستقرة، وهو ضمان لاستمرار الدولة، فالسلم يحفظ وحدة الدولة ويمنع انهيار مؤسساتها وانقسامها الداخلي، ويؤدي الى بناء العلاقات الاجتماعية السليمة، اذ يسهم في تعزيز ثقة الأفراد ويحد من الكراهية والتفرقة، وهذا يخلق مناخ للحرية والإبداع ففي ظل السلام يشعر الفرد بالطمأنينة مما يدفعه للعطاء والمشاركة المجتمعية(الصفار،٢٠٠٢، ٥٤). ويعتبر ايضاً ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية. فالسلم لا يتحقق الا حين يشعر الجميع بالعدالة والمساواة امام القانون وبناء على ذلك فأن السلم المجتمعي ليس خياراً ترفيهياً بل هو حاجة إنسانية وشرط اساسي لبناء أي مجتمع مزدهر ولهذا تسارع الدول والمؤسسات الدينية والقانونية الى وضع استراتيجيات لتحقيقه والحفاظ عليه(نافع،١٩٥٠، ٦٦). أيضا هو اللبنة الأساسية لبناء المجتمعات الآمنة والمزدهرة، فهو ليس مجرد غياب للنزاعات والعنف، بل هو حالة من الاستقرار والانسجام والتعاون بين مكونات المجتمع المختلفة. ويمكن تلخيص أهمية التعايش السلمي فيما يلي:

أولاً: الأهمية الاجتماعية :أي تعزيز الاستقرار والامن في المجتمعات عبر ما يلي:(طه،٢٠٠٠،٧١)

١. تعزيز التعايش والتسامح: يتيح السلم المجتمعي للأفراد من مختلف الخلفيات الدينية، والثقافية، والعرقية أن يعيشوا في احترام وسلام، مما يقلل من الكراهية والتحيز.
٢. تقوية الروابط الاجتماعية: يشجع على التضامن والتكافل الاجتماعي، ويُعمق روح الجماعة والانتماء.
٣. الحد من الجريمة والعنف: عندما يشعر الأفراد بالعدالة والمساواة، تقل النزاعات وتضعف الميول إلى العنف أو الجريمة.
٤. تعزيز التنوع: فالتعايش السلمي يتيح للثقافات المختلفة التفاعل والتعلم من بعضها البعض وتنمي مبدأ قبول الأخر.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية: أي خلق بيئة مناسبة للتجارة والاستثمار والتنمية عبر ما يلي: (محفوظ،٢٠٠٣،٣٥)

١. جذب الاستثمارات: بيئة السلم والاستقرار ضامن للمستثمرين، مما يُسهم في نمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل.
٢. تحقيق التنمية المستدامة: لا يمكن تنفيذ مشاريع تنموية أو تحسين البنية التحتية في بيئة يسودها النزاع والفوضى.
٣. تقليل كلفة الاستثمارات: غياب السلم المجتمعي يؤدي الى خسائر مالية ضخمة بسبب الحروب او الاضطرابات (إعادة الإعمار، معالجة الضحايا، الهروب الجماعي).

ثالثاً: الأهمية السياسية: أي المساهمة في تحسين العلاقات بين الشعوب والدول عبر ما يلي: (نافع،١٩٥٠،٦٦)

١. استقرار الدولة واستمرار مؤسساتها: لا يمكن لأي نظام سياسي أن يدوم في ظل صراعات داخلية، أو انقسامات مجتمعية.
٢. شرعية الحكم وتعزيز الثقة: السلم يولد علاقة ثقة بين المواطن والدولة، ويُعزز المشاركة السياسية الفعالة.

٣. تهيئة مناخ للحوار والإصلاح: المجتمعات السلمية قادرة على التغيير بوسائل حضارية وسلمية، دون اللجوء للعنف أو الانفلات، وتخفيف التوتو وتقليل النزاعات والمواجهات العنيفة.

رابعاً: الأهمية التعليمية والثقافية أي المساهمة في رفع المستوى الثقافي عبر ما يلي

١. ضمان بيئة تعليمية آمنة: الطلاب لا يستطيعون التعلم والتطور في أجواء يسودها الخوف والنزاع.
٢. نشر ثقافة السلام وقبول الآخر: السلم المجتمعي يُعزز مناهج التربية على القيم، ويُرّسخ مفاهيم الحوار واحترام التنوع.

خامساً: الأهمية الدينية والروحية أي تجسيد النوع الديني

١. تحقيق مقاصد الشريعة: السلم من أعظم مقاصد الإسلام، فهو الطريق لحفظ النفس والمال والدين.
٢. تكوين بيئة الشعائر بحرية: في بيئة سلمية، يستطيع كل فرد أداء عباداته دون تهديد أو تضييق.

سادساً: الأهمية القانونية والدولية :أي تعزيز مبدأ سيادة القانون: (الجمالي،٢٠٢٠،٨٣)

١. حماية الحقوق والحريات: في ظل السلم تُصان كرامة الإنسان، وتُكرّس الحريات في إطار من النظام والقانون.
٢. تطبيق القانون بعدالة: العدالة لا تتحقق إلا في أجواء مستقرة، حيث يُحاسب الجميع دون تمييز.
٣. امتثال الدولة للمواثيق الدولية: الدول التي تحقق السلام المجتمعي تكون أقرب لإحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: معوقات التعايش السلمي- هناك العديد من المعوقات التي تمثل عوائق في سبيل تحقيق التعايش السلمي أهمها:(كيشانه،٢٠١٩،١٠٤)

- **الأنظمة السياسية الحاكمة**، قد تكون من ضمن معوقات التعايش السلمي في مجتمع ما وذلك بإتخاذها مجموعة من الإجراءات التي تقف في جانب فئة من المجتمع على بقية الفئات، كما أن الأنظمة العالمية قد تقضي بتوجهاتها ومحاباتها لدول على حساب دول أخرى على فكرة التعايش السلمي من أساسها، فتعمل بعض المؤسسات الدولية الكيل بمكيالين.

- **التطـــرف الفكـــري والمغـــالاة**، يمـــثلان داءان وســـماً قـــاتلاً لأي مجتمـــع مـــن المجتمعـــات، ويعـــاني علـــى مختلـــف الأصـــعدة السياســـية والاقتصـــادية والثقافيـــة والاجتماعية، فهما يمثلان عدو التعايش السلمي الأول.
- **النرجســـية والتعـــالي**، مـــن معوقـــات التعـــايش الســـلمي، فـــلا تعـــايش فـــي وجودهمـــا، فكـــل فريـــق ينظـــر إلـــى نفســـه أنـــه يفـــوق الفريـــق الآخـــر ويعلـــوه، فتنفصـــل الـــروابط الاجتماعيـــة، وتنتشـــر الأحقـــاد، وتغيـــب لغـــة التواصـــل والحـــوار، فتفقـــد روح التعـــايش ويوأد في المهد.
- **الاختلافـــات السياســـية والثقافيـــة والتمييـــز العنصـــري**، فقـــد تـــؤدي الاختلافـــات فـــي المعتقـــدات والعـــادات الـــى تـــوتر وصـــراعات، كمـــا يســـاهم التمييـــز العنصـــري ضـــد فئـــة معينة في تعزيز الانقسامات وعدم الثقة وتقبل الأخر.
- **الإعـــلام**، عصـــرنا الحـــالي هـــو عصـــر التكنولوجيـــا الرقميـــة، وأصـــبح العـــالم قريـــة صـــغيرة، وهـــذا الشـــيء لـــه ايجابيـــات عديـــدة، إلا انـــه يحمـــل معـــه ســـلبيات، فـــدخلت التكنلوجيـــا كـــل بيـــت، ودخلـــت الفضـــائيات الإعلاميـــة فـــي كـــل دار، وهنـــاك بعـــض القنـــوات الإعلاميـــة التـــي لا تكـــف عـــن بـــث ســـمومها لتـــأجيج الصـــراع، عبـــر إثـــارة العديـــد مـــن القضـــايا الداعيـــة الـــى التعصـــب ونشـــر الكراهيـــة وربمـــا التحـــريض والقتـــل، فكان ذلك سيفاً مسلطاً تجاه التعايش السلمي

المطلب الثالث

مبادئ التنمية المستدامة في الشريعة الإسلامية

للشـــريعة الاســـلامية دور مهـــم فـــي تحقيـــق التنميـــة المســـتدامة مـــن خـــلال مجموعـــة قـــيم ومبـــادئ التـــي تعمـــل علـــى تحقيـــق التـــوازن بـــين الاحتياجـــات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية والبيئية، ولبحث مبادئ التنمية في الشريعة نقسم المطلب على الفروع التالية: –

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة في ظل الشريعة الإسلامية

قـــد ظهـــر نمـــوذج التنميـــة البشـــرية المســـتدامة ، والـــذي هـــدف إلـــى توســـيع الخيـــارات أمـــام البشـــر مـــن تعلـــيم وصـــحة ومســـتوى معيشـــي ، واحتـــرام حقـــوق ، وحريـــات مدنيـــة وسياســـية واجتماعيـــة واقتصـــادية وهنـــا يـــأتي التأكيـــد علـــى دور الدولـــة فـــي الرقابـــة والإشـــراف والتنظـــيم ومواجهـــة التحـــديات وإدارة الســـوق وآلياتـــه لهـــذا فـــإن نمـــوذج التنميـــة المســـتدامة يـــرى بـــأن الاعتمـــاد يكـــون علـــى ثـــلاث قـــوى حقيقـــة ، تتمثـــل فـــي الدولـــة والســـوق والمجتمـــع المـــدني ولعـــل مـــا تحتاجـــه مجتمعاتنـــا العربيـــة والإســـلامية لعمـــل ثـــورة تنمويـــة شـــاملة ومســـتدامة ذات

ثوابت قوية هي تلك الأحكام الإسلامية التي تخلق نموذجاً تنموياً إسلامياً يوجه إليه جميع الأبعاد وجميع الجوانب المادية والمعنوية(عبدالحافظ،٢٠١٠،١٧٨).

الشريعة الاسلامية تنظر الى مفهوم التنمية المستدامة على انها الاستخلاف والعمارة في الارض ، وهي ضمن المهام الاساسية التي كُلف بها الانسان ، فعمارة الكون وتنميته والحفاظ عليه من اهم الاهداف ، وليس الافساد والتدمير ، اضافة الى الشمول والتوازن على الجوانب الاخرى التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي، فهو نشاط تعبدي بحد ذاته يهتم بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية التي تجعله قادراً على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه، وتهدف التنمية الى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة في ظل الشريعة الإسلامية، تتماشى هذه الأهداف مع مبادئ المساواة والعدالة، والمسؤولية وتركز على أهمية التكافل الاجتماعي وتحقيق الرخاء للجميع، فضلا عن الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف، مما يحقق ويعزز الاستدامة والتمكين الاقتصادي، وبالتالي تحسين جودة الحياة، وباختصار تكون الشريعة الإسلامية إطاراً قوياً للتنمية المستدامة من خلال القيم والمبادئ الأخلاقية وتحقيق الضرورات.

الفرع الثاني: الضرورات الخمسة للتنمية في الشريعة الإسلامية: تتعلق المقاصد الضرورية بتحقيق الضرورات الخمس للدين الإسلامي وهي حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.

١-**حفظ الدين:** ويعد من أهم وأكبر الضروريات الخمس وأرقاها، يعني تثبيت أركان وأحكام الدين في الوجود الإنساني والحياة الكونية، كذلك العمل على إبعاد ما يخاف او يعارض الدين، كالبدع ونشر الكفر، والرذيلة، والإلحاد، والتهاون في أداء واجبات التكليف، فمن أجل حفظ الدين شرع الإيمان، والنطق بالشهادتين، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، وسائر الأعمال والأقوال التي تحمي وتحفظ الدين، في النفوس والحياة، كالأذكار والنصح والوعظ والإرشاد، وبناء المساجد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢-**مقصد حفظ النفس** : يعني حفظ النفس البشرية وبقاءها على قيد الحياة فحرم الإسلام الانتحار وإلقاء النفس بالتهلكة قال تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)(سورة البقرة،١٩٥)، وحرم قتل النفس بغير حق قال سبحانه وتعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَق)(سورة الاسراء،٣٣)، والحفاظ على حياة الآخرين قال سبحانه وتعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ

نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ)(سورة المائدة،٣٢)، ويتجسد أيضا في مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال أداء الزكاة والصدقة والترغيب في مساعدة الآخرين وإطعامهم.(التميمي،٢٠١٢،٤٦٣) ومقصد حفظ النفس نعني أعداد وتجهيز الجيوش لمواجهة أي عدوان خارجي يهلك الحرث والنسل ويمنع التنمية قال عز وجل: (وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِنْ قُوَّةٍ)(سورة الانفال،٦٠)

٣-**مقصد حفظ النسل البشري**، يعني التناسل والتوالد والإعمار والحفاظ على النوع البشري عموما، والبحث عن تكوينه على أساس سليم عن طريق علاقة زوجية مشروعة، وتنشئة جيل في بيئة ملائمة، بما يضمن استدامة الحياة والمحافظة على ثرواتها وتنميتها، ومما جاء في ذلك ترغيبه عليه الصلاة والسلام بالزواج والاكثار من الذرية لاستدامة النسل البشري فقال: (تَزَوَّجُوا الوَدُودَ الولود، فإني مُكَاثِرٌ بكم الأمم يوم القيامة)(حديث حسن بشواهده، رواه أبو داود)

٤- **مقصد حفظ المال**، يعني إنمائه وإثرائه وصيانته، ويُعدُّ من الوسائل المهمة لتحقيق الحياة الكريمة والمستقرة وتحقيق الرفاهية، وبما يضمن إنشاء بنى تحتية ومشاريع متطورة وحفظه من الضياع والتلف والنقصان، ففي هذا المجال حرم الاسلام إضاعة المال والإسراف فيه قال ﷺ: (إنَّ الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووَادَ البَنَاتِ، ومَنْعًا وهات وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال)(حديث صحيح، رواه البخاري) كما نهى الله تعالى عن اعطاء المال للسفهاء الذين لا يحسنون التصرف بها ويبذرونها فقال تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا)(سورة النساء،٥) .

٥-**حفظ العقل** فيتم عبر منع ما يعيقه ويعطله كمنع المسكرات والمخدرات التي حرمها الإسلام، وانتهاء بالأفكار الإلحادية ووساوس الشيطان التي يجب على المسلم الابتعاد عنها، وعن كل ما يغيب العقل عن دوره في التدبير والتفكير، وبالتالي نضمن عقل سليم يؤسس للبناء والتطور، وبالتالي مجتمع خال من الجريمة والانحلال والتخلف.

فمما سبق من تركيز الإسلام على هذه الضروريات نجد أن الاسلام لا ينظر إلى صنع الثروات بقدر ما ينظر إلى صانع تلك الثروة وهو الإنسان، الذي كرمه الله تعالى وسخر له الكون وما فيه قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (سورة الاسراء،٧٠) .

ممـا تقـدم تبـين لنـا أن عمـارة الأرض وتنميـة ثرواتهـا تتطلـب عنصـرا فـاعلا ومـؤثرًا وهـو الإنسـان، فـلا تـتم عمليـة الإعمـار إلا بإنسـان عاقـل، ومتسـلح بـالعلم والفكـر والمهـارة التـي تمكنـه مـن القيـام بعمليـة الإعمـار، وهـذا هـو جـوهر التنميـة البشـرية المسـتدامة وأهـدافها قـال تعـالى: (هُـوَ أَنْشَـأَكُمْ مِـنَ الْأَرْضِ وَاسْـتَعْمَرَكُمْ فِيهَـا فَاسْـتَغْفِرُوهُ ثُـمَّ تُوبُـوا إِلَيْـهِ إِنَّ رَبِّـي قَرِيـبٌ مُجِيبٌ)(سـورة هـود،٦١). فالإنسـان هـو محـور النشـاط فـي الكـون، سـخر الله لـه مـا فـي السـماوات والأرض جميعًـا، لـذلك حـرص الإسـلام علـى المحافظـة علـى دينـه ونفسـه ومالـه ونسله، كونـه العنصـر الأساسـي للإنتـاج وعمـارة الأرض، وبشـكل عـام يُعـد ترسـيخ أهـداف التنميـة فـي الإسـلام وفـق الضـروريات الخمـس جـزءاً مـن رؤيـة شـاملة لتطـوير الإنسـان والمجتمع بشكل مستدام وفقاً للقانون والقيم الإسلامية.

المبحث الثاني

التعايش السلمي في ظل الشريعة الإسلامية والقانون

يعـد السـلام المجتمعـي هـو الركيـزة الأساسـية لتنميـة الأمـم واسـتقرارها، فهـو المنـاخ الـذي ينـتج للإنسـان أن يعـيش بـأمن وكرامـة، ويسـهم بفعاليـة فـي بنـاء مجتمعـه بعيـدًا عـن مظـاهر النـزاع والعنـف والنهـوض، وقـد بـات تحقيـق السـلام المجتمعـي اليـوم ضـرورة ملحـة، سـيما فـي ظـل التحـديات التـي تواجههـا المجتمعـات المعاصـرة مـن نزاعـات داخليـة، وانقسـامات فكريـة، وتفـاوت اقتصـادي، ولكـن هـذه المسـألة غائبـة عـن التصـورات الإنسـانية والقانونيـة الحديثـة، بـل أولتهـا الشـريعة الإسـلامية اهتمامـا بالغًـا مـن خـلال التشـريعات التـي تحـث علـى العـدل، والرحمـة، وحفـظ الحقـوق، والتعـايش، بينمـا عملـت الـنظم القانونيـة الوضـعية علـى تقنـين مفـاهيم السـلام وحقـوق الإنسـان فـي مواثيـق ومعاهـدات دوليـة ومحليـة ولبحث الموضوع نقسم المبحث على المطالب التالية: –

المطلب الأول

التعايش السلمي في الشريعة

الأصـل فـي الإسـلام هـو التعـايش والاحتـرام والقبـول بـالآخر، فـالآخر فـي رؤيـة الإسـلام قـد أجمـل عنـه الإمـام علـي بـن ابـي طالـب – كـرم الله وجهـه – بقولـه " النـاس صـنفان: أخ لـك فـي الـدين او نظيـر لـك فـي الخلـق"، فـالآخر هـو الأخ الـذي يشـترك معـك فـي المعتقـد أو يجتمـع معـك فـي الإنسـانية (بـن بيـه٢٠١٨،،٤٣-٤٤). ويمكـن توضـيح كيفية تجسيد التعايش من خلال الفروع الآتية: –

الفـرع الأول: تجسـيد التعـايش السـلمي فـي الإسـلام: التعـايش السـلمي فـي ضـوء مقاصـد الشـريعة الإسـلامية السـمحاء وقواعـدها ومبادئهـا هـو ضـرورة بشـرية وسـنة نبويـة، فالـدين

الإسلامي الحنيف دين التعايش بين الناس، يحفظ للإنسان كرامته، وعلى هذا الأساس فإن الإسلام ديناً ومبادئاً، له سياسته الداخلية والخارجية التي يعيش في ظلالها الأفراد جميعاً، وهذه السياسة مبنية على الحقوق والحرية والعدالة والمساواة، وهناك الكثير من الشواهد التي تدل على أن الاسلام هو دين التعايش، فنجد فكرة التعايش السلمي في الكثير من آيات القرآن الكريم ومنها قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أكرمكم عند اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)(سورة الحجرات،١٣). ان وجه الدلالة من هذه الآية القرآنية هو التأسيس للتعارف وهو يستلزم التعايش بين الناس بعيداً عن التعصب للجنس أو اللون أو العرق، أو المذهب، وأنه لا فضل لأحد على أخر إلا بالتقوى (صالح،٢٠١٨،١٣). كما أن ديننا الإسلامي الغراء مليء بالأمثلة الراقية للتعايش السلمي والتي تدل على عظمة هذا الدين حيث جسد النبي محمد عليه الصلاة والسلام أفضل وأروع صور التعايش الانساني، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة منها:

التعايش الداخلي داخل المدينة، حيث وجد الرسول – صلى الله عليه وسلم. عند دخوله يثرب مزيجاً إنسانياً متنوعاً من حيث الدين والعقيدة وحيث الانتماء القبلي والعشائري، ومن حيث نمط الحياة، واستطاع عليه الصلاة والسلام خلق روح التعايش والتوافق والتآخي بين هذا المجتمع ذي الانتماءات والاتجاهات المختلفة(المطعني،١٩٩٦،٤٣).

التعايش مع الآخر خارج المدينة (الهجرة الى الحبشة)، كانت الهجرة مثالاً راقياً على تعايش المسلمين مع الشعوب والأديان في غير بلادهم حيث هاجرت جماعة من المسلمين الى الحبشة هجرتين، وكانت الحبشة آنذاك دولة نصرانية ويحكمها ملك نصراني، إلا أنه كان ملكاً عادلاً لا يظلم عنده أحد، وتُعد شهادة الرسول عليه الصلاة والسلام لصدق وعدل حاكم غير مسلم درساً عظيماً للمجتمع الإسلامي للإقرار بالحقيقة المجردة واظهار احترام الآخرين من أتباع الديانات الأخرى، وقد كانت كلمة جعفر ابن ابي طالب. رضي الله عنه . الى النجاشي كلمة بليغة، ودرساً عظيماً نحتاج الى ان نستنبط منها اليوم أحكاماً تفيد المسلمين في غير أوطانهم، والتي لا تعترض فيها حكوماتها على الإسلام وترضى بالمسلمين كمواطنين لديها، كيف يعملون وكيف يتعاملون(الجمالي،٢٠٢٠،٨٥).

الفرع الثاني: ضوابط التعايش السلمي مع الآخر في الإسلام: التعايش الذي نقصده ليس التنازل عن الإسلام ومخالفة الكتاب وسنة نبيه والذي من مظاهرة الدعوة لما

يسمى وحدة الأديان، بل إن التعايش المقصود هو التعايش الذي يؤخذ من الكتاب والسنة والذي لا يقتضي الولاء أو الاعتراف بالصحة الكاملة لمبادئ الآخرين، ولا يتضمن شيئاً من التنازل عن أمر من أمور الدين الإسلامي لأي مبرر، فالتعايش السلمي لا يعني إلغاء الفوارق والاختلاف ولكنه يعني تأسيس للعلاقات الإنسانية التي يريد الإسلام أن تسود حياة الناس، ومن ضوابط التعايش في الإسلام(غالب،٢٠١٣،٢٧):

١. الالتزام بالإسلام واتخاذه كمنهج للحياة، والاعتزاز به ويعني شعور المسلم بالقوة والرفعة وأخلاقياته والشعور بعلو إيمانه.
٢. محافظة المسلم على شخصيته الإسلامية، وابتعاده عن تقليد الأخرين، وحفظ ما يميزه من اخلاق وسمات خاصة، كملامح الشخصية الإسلامية، والمحافظة على العقيدة والعبادات والسلوك.
٣. الحرص على عدم مساس المسلم الظلم أو التهميش أثناء تعاملاته مع الآخرين، بداعي التعايش، بمعنى رفض الإقصاء والتهميش وإنتهاك الحقوق أو مصادرة الحريات.
٤. حفظ كرامة ودين ونفس ومال وعرض المسلم، فلا يخضع المسلم أو يتعرض للاعتداء أو يستهان بحقوقه.

الفرع الثالث: دور القواعد الشرعية في تحقيق التعايش السلمي : للقواعد الشرعية دورّ لا يمكن التغافل عنه في عملية بناء المُجتمعات، على أساس قوي من التوافق بين مكونات المُجتمعات القديمة، والحديثة على حدٍ سواء، تلك القواعد التي يمكن الإشارة إليها في كل من النصوص الشرعية الواردة في القرأن الكريم والأحاديث النبوية من ناحية، وفي وثيقة المدينة التي تمثل أنموذجاً فريداً لأهم تشريع اجتماعي حاكم للعلاقات بين مكونات مُجتمع يتميز بالتنوع والتعدد، وفي فترة زمنية حرجة وكان الإسلام لا يزال حديث العهد، الأمر الذي يزيد من صعوبة المهمة على عاتق الرسول (ﷺ) ومن معه، إلا أنهم نجحوا نجاحاً كبيراً في إشاعة السلام وروح التعايش السلمي في دولة المدينة أنذاك(احمد،٢٠٢٢،٩).

وهنالك عدد كبير من النصوص القرآنية التي تدل على تأكيد الشريعة الإسلامية الغراء على المكانة العالية التي يحتلها نظام التعايش السلمي في بناء المُجتمع الإسلامي، لأن التنوع والتعدد في الأديان والقوميات والأعراق مسألة لا يمكن التغافل عنه في تكوين المُجتمعات القديمة والحديثة، ذلك التنوع الذي يحتاج إلى نظام

إجتماعي يلبي متطلبات تلك المكونات جميعا، ولتحقيق ذلك لا بدَّ من توافر مجموعة ركائز و مقومات اهمها إحترام الرأي والرأي الآخر، والتعامل بالعدل والمساواة في الحقوق والواجبات، من قبل السلطة الحاكمة وتجنب الإقصاء والتهميش لأي شريحة من شرائح المُجتمع مهما كان حجمه صغيراً في المُجتمع، كقوله تبارك وتعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ))(سورة الحجرات،١٣) ، وقوله ((... هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ))(سورة هود،٦١) ، فواضح من الآيتان الكريمتان أن الغاية من خلق الأنسان هي اقامة المُجتمعات المُنسجمة والمتألفة فيما بينها من أجل عمارة الأرض، وخدمة البشرية بعيداً عن الغوص في مسائل تقع خارج إرادة الإنسان، والتي تتمثل في وجوده في مُجتمع يقوم على التعدد والتنوع في تركيبته السكانية، بدليل قوله جل في علاه: ((وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ))(سورة هود ،١١٨) ، وقوله تبارك وتعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ))(سورة المائدة،٨) ، فهدهِ الآية المُباركة تحث أبناء المُجتمع على التعامل بالعدل مع الجميع لعدم ترك مجال لتفكك السلم المجتمعي، ولأن العدل في المعاملة أساس من الأسس التي تُبنى عليها المُجتمعات الناجحة، وقال تبارك وتعالى : ((وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ))(سورة الشورى،٤٠) ، والذي لا يخفى في هذه الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى قد حث على العفو عن الجاني والصفح عنه من دون تمييز بين الجاني المُسلم وغيره، وفي ذلك دليل واضح على العدل والإنصاف ودعوى لحفظ ترابط النسيج الاجتماعي بالشكل الذي يضمن استمرار التعايش السلمي بين مكونات المُجتمع المتنوعة(مبروك،٢٠١٤،٣).

المطلب الثاني

التعايش السلمي في القانون

التعايش السلمي مبدأ مهم في الدساتير والتشريعات يهدف الى تعزيز الوئام والسلام والأمن بين الأفراد والمجتمعات، يرتكز على احترام حقوق الإنسان وتقدير التنوع الديني والثقافي، والقانون يعزز مبدأ التعايش السلمي من خلال وضع إطار قانوني يحمي حقوق الجميع ويمنع الصراعات والنزاعات والعنف ولبحث ذلل نقسم المطلب على الفروع التالية: –

الفرع الأول: التعايش السلمي في المواثيق الدولية والأقليمية.

أولت المواثيق الدولية ودساتير وتشريعات العديد من الدول اهتماما بالغا بالتعايش، انطلاقاً من كونه أحد أهم الشروط لتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي ومن أبرز هذه المواثيق(فرحات،١٩٩٨، ٥٤):

١. ميثاق الأم المتحدة (١٩٤٥) نص في ديباجته على أن من أهداف الأمم المتحدة "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب... وتحقيق العدالة والاحترام للالتزامات الناشئة من المعاهدات". كما أن الفصل السادس والسابع من الميثاق يحددان آليات حفظ السلم والأمن الدوليين.

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) أكد على حقوق الإنسان التي تعد جوهر السلم المجتمعي مثل الحق في الحياة، والكرامة، والمساواة، وعدم التمييز.

٣. اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) ومواثيق حماية المدنيين وضعت أطرًا قانونية لضمان الحد الأدنى من الإنسانية حتى في أوقات النزاع، بهدف حماية السلم الداخلي قدر المستطاع.

٤. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٥٠) أكدت على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز القيم الديمقراطية وبالتالي تعزيز التعايش السلمي بين الأفراد والشعوب.

٥. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) أكد على حقوق الافراد في التعبير عن الأراء والمعتقدات، مما يساهم في تعزيز مبادئ التعايش السلمي.

٦. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨٦) جاء مؤكداً حقوق الإنسان والتعايش السلمي في القارة الأفريقية.

٧. القوانين الجنائية التي تجرم العنف، التحريض على الكراهية الفتن الطائفية، وزعزعة الأمن العام.

٨. قوانين الإعلام ومكافحة خطاب الكراهية لضبط المحتوى الذي قد يؤدي إلى التحريض والانقسام.

٩. قوانين تعزيز الحقوق والحريات مثل حرية التعبير، وحرية المعتقد، وحقوق المرأة، والعدالة الاجتماعية، وهي دعائم أساسية للسلم.

١٠. إنشاء مؤسسات وطنية للمصالحة والعدالة الانتقالية خصوصا في الدول الخارجة من صراعات (المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، ص ٦٥).

و فـي عـام ٢٠١٥، أطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تضمنت ١٧ هدفًا عالميا تسعى إلى تحقيق التنمية المتكاملة من النواحي الاقتصادية الاجتماعية، والبيئية. ومن بين هذه الأهداف يبرز الهدف السادس عشر (SDG ١٦) الذي ينص على **السلام والعدل والمؤسسات القوية**"، باعتباره ركيزة لا غنى عنها لتحقيق باقي الأهداف. يركز هذا الهدف على:

١. الحد من جميع أشكال العنف ومعدلات الجريمة.
٢. ضمان الوصول إلى العدالة للجميع من خلال مؤسسات قضائية عادلة وفعالة.
٣. مكافحة الفساد والرِشوة في جميع صورها.
٤. بناء مؤسسات شاملة وفعالة وخاضعة للمساءلة.
٥. ضمان المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات.

التعايش السلمي لا يُعد فقط غاية إنسانية، بل هو شرط سابق لأي عملية تنموية، ومفتاحًا لتحقيق بقية الأهداف ولهذا، تتجه السياسات التنموية المعاصرة إلى دمج الأمن والسلام في صلب خططها.

فلا يمكن تحقيق:

- التعليم الجيد (الهدف ٤) إذا كانت المدارس مهددة بالنزاعات.
- الصحة الجيدة (الهدف ٣) في بيئة يسودها العنف.
- الاقتصاد النشط والعمل اللائق (الهدف ٨) دون أمن واستقرار.

ولتحقيق التعايش السلمي ينبغي توفر

- الرؤية الشرعية التي تؤسس للسلم على قاعدة أخلاقية وروحية.
- القانون الوضعي الذي يسّن الحقوق ويحمي المجتمع من التغييرات.
- الأهداف التنموية التي تهيئ الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لبناء مجتمعات مستقرة وسلمية.

الفرع الثاني: التعايش السلمي في الدستور والقانون العراقي:(سعيد واحمد ،٢٠٢٥، ٧٩)

أولاً: التعايش السلمي في الدستور العراقي- تضمن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ مبادئ ترسخ مفهوم التعايش السلمي، وتجلت هذه المبادئ في ديباجته التي عبرت عن رؤية الدولة العراقية في بناء نظام ديمقراطي قائم على السلم الاجتماعي، والحدة الوطنية، ونبذ العنصرية والطائفية، وإحترام التنوع الديني والثقافي واللغوي، وكفل الدستور مجموعة مبادئ أساسية أكدت على الوحدة الوطنية والتعايش، وضمان حقوق

جميع المكونات، والاعتراف بالتعددية القومية والدينية والمذهبية، فضلا عن حرية ممارسة الشعائر الدينية، وحظر الكيانات التي تتبنى نهج العنصرية والطائفية والإرهاب، ومن ضمن الممارسات التي تنعكس على التعايش السلمي بين مختلف الفئات حظر التملك لأغراض التغيير السكاني المادة (٢٣)، كما تضمن الدستور في الباب الثاني–الفصل الثاني –الحريات– مجموعة مبادئ ترسي السلم والتعايش منها حفظ الحرية والكرامة الإنسانية، حماية الافراد من جميع أنواع الإكراه الديني والفكري والسياسي. وأكدت المادة(٤٥/ثانيا) "تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز القيم الإنسانية النبيلة بما يسهم في تطوير المجتمع وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان". كما أشارت المادة (١٢٥) الى اللامركزية الإدارية "يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والأشوريين، وسائر القوميات الأخرى".

ثانياً: دور القاعدة الجنائية في تحقيق التعايش السلمي: تمثل الجريمة الجنائية قمة الهرم في سلم الاثم القانوني، لأنها قائمة على سلوكيات تحمل أعلى درجات الخطورة والجسامة التي تمس بشكل مُباشر بمصلحة جوهرية مُتعلقة بكيان ووجود المُجتمع، ومن قبيل تلك المصالح الجوهرية التي يتوقف عليها وجود المُجتمع، التزام الإنسان بالامتناع عن المساس بروح أخيه الإنسان، والامتناع عن أخذ أمواله خلسةً، وعن الإضرار بصحته وسلامته البدنية والنفسية، فلو تقاتل الناس وتضاربوا وتحاربوا لتفرق شملهم وانقطع رباط التعايش فيما بينهم، ولنهارت المُجتمعات وزالت من الوجود، وإن السلوكيات التي تقوم عليها الجريمة(احمد،٢٠٢٢،٧) ، والتي تمس بالمصلحة الاجتماعية المحمية قانوناً ومن ثم التعايش السلمي بين مكونات المُجتمع العراقي، وغيره من المُجتمعات تنقسم على قسمين **القسم الأول:** هي الجرائم التي تمسه بشكل حقيقي وتهدده بتقويض أركانه الأساسية كالقتل والخطف والتهجير والتسليب، وانتهاك الأعراض بالقوة، وتسري على هذه الجرائم أحكام قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل (احمد،٢٠٢٢،٧) ، فضلاً عن ان تلك الجرائم تكون أشد فتكاً وضرراً بكيان المُجتمع والتعايش السلمي فيه متى ما تم ارتكابها على أساس إرهابي وعنصري أو ديني أو طائفي، ومن خلال النظر في النصوص الجنائية التي تصَّدت لمواجهة تلك السلوكيات يتضح لنا أن المُشرع الجنائي العراقي كان موفقاً في صياغة تلك النصوص من الناحية الفنية والموضوعية، ولم يترك ثغرة يستطيع من يحمل بذرة

الإجرام أن ينفذ منها من دون ان تطاله يد العدالة الجنائية، **والقسم الثاني:** جرائم انتهاك حقوق الإنسان كإشاعة التفرقة بين مكونات المُجتمع، وبث الأفكار المُتّطرفة، وهذه السلوكيات التي تمس بالتعايش السلمي منها تشَّكل جرائم خطر ومنها جرائم ضرر، وحماية وتعزيز التعايش السلمي يقتضي القضاء على تلك السلوكيات الضارة والخطرة كي لا تتحول إلى وقائع إجرامية حقيقية.

الخاتمة

بعد ألقاء الضوء على موضوع (التنمية المستدامة بين الشريعة والقانون رؤية لتحقيق التعايش السلمي)

توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كما يلي: -

اولاً: الاستنتاجات

١-أن التنمية المستدامة والتعايش السلمي يشكلان ركيزتين أساسيتين لضمان استقرار المجتمعات وتحقيق نهضتها، وأن الشريعة الإسلامية وضعت منظومة متكاملة من القيم والمبادئ (كالعدل والمساواة والتكافل) تدعم البناء الحضاري للمجتمع وتُهيئ بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة والتعايش.

٢- أهمية التكامل بين المبادئ الشرعية والقيم القانونية لضمان تنمية شاملة تحفظ حقوق الإنسان وتصون كرامته، وتعزز الأمن والاستقرار، وتحد من النزاعات والانقسامات داخل المجتمع.

٣-أن التنمية المستدامة لا تُعد عملية اقتصادية فحسب، بل هي مشروع إنساني شامل يرتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق وحفظ البيئة.

٤-أن التعايش السلمي يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية، وأن غياب الاستقرار يؤدي إلى تعطيل مسارات النمو والتطور والتقدم.

٥-أن القانون الدولي والوطني يسهمان بدور فعّال في حماية الحقوق وتنظيم العلاقات ومنع النزاعات، مما يعزز السلم الاجتماعي.

٦-أن تحقيق تنمية حقيقية يتطلب تكاملاً بين الجهود الشرعية والقانونية والتنموية، بما يضمن استمرارية التنمية وشموليتها لجميع أفراد المجتمع.

ثانياً: التوصيات

١. تعزيز البرامج التعليمية والإعلامية التي تنشر ثقافة التعايش السلمي والتسامح، وتوضح دور التنمية المستدامة في بناء المجتمع.
٢. ضرورة تطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، وبما يدعم أهداف التنمية المستدامة.
٣. دعم المؤسسات التي تعمل على حل النزاعات وتعزيز السلم المجتمعي، وتشجيع الحوار بين مختلف المكونات الدينية والثقافية.
٤. وضع سياسات اقتصادية عادلة تضمن توزيعًا منصفًا للثروات، وتُسهم في الحد من الفقر والبطالة، بوصفهما من أبرز معوقات التعايش السلمي.
٥. تعزيز التعاون بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والقانونية من أجل بناء رؤية تنموية مشتركة تدعم السلم والاستقرار.

قائمة المصادر

أبو حميرة، إيناس عبد الله ،٢٠١٧، الحق في التنمية، كحق من حقوق الإنسان النطاق والصعوبات، مجلة البحوث القانونية، العدد١١،

احمد ،هاشم محمد ،٢٠٢٢، القاعدة الجنائية ومكافحة التطرف "دراسة مقارنة", ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد (١/١٧)،

احمد محيي الدين صالح،٢٠١٨، احكام التعايش السلمي في منظور القرآن الكريم خلال الدعوة المكية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي المرسوم " تجديد الخطاب الديني ضرورة الاعتدال ومتطلبات التعايش السلمي بين الشعوب، والذي عقد بإسطنبول، تركيا، تاريخ ١٨/١٢/٢٠١٨م.

بن بيه ،عبدالله،٢٠١٨، السلم العالمي والخوف من الإسلام قطع الطريق أمام التطرف، مجلة السلم، تصدر عن منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة الإمارات العدد ٣.

التميمي، رعد سامي،٢٠١٢، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة ناشرون وموزعون،

الجمالي ،عبد العزيز علي،٢٠٢٠ ، التعايش السلمي، بحث منشور في مجلة الجامعة الوطنية، العدد (١٥)

الجوهري،عبدالهادي،عبدالجواد،احمد رأفت ،بدر ،عبدالمنعم محمد،١٩٩٩،دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي) ،الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث .

الحراحشة ،عبد المجيد حمد محمد،٢٠١٦، التنمية المحلية في الأردن، تقدير اقتصادي إسلامي رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن

ذكر الله ،أحمد ،، التنمية المستدامة، أكاديمية العلاقات الدولية – إيرا – بحث من موقع مكتبة نور الالكترونية، ص١.

سعيد ،رسول محمد ، أحمد، لقمان عثمان ،مبادئ التعايش السلمي في الدساتير الوطنية، مجلة نينوى للدراسات

القانونية، عدد ٤،مجلد٢ ،٢٠٢٥،ص٧٩-٨١.

الشحي، هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي،٢٠١٧ ، حق التنمية المستدامة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الصفار، حسن ، السلم الاجتماعي، مقوماته وحمايته، دار الساقي، ٢٠٠٢ م، ص ٥٤.

طه، بدوي ، السلام الاجتماعي والتعايش السلمي، دار النهضة، مصر، ٢٠٠٠٠م، ص ٧١.

عبد الحافظ، نائل ،٢٠١٠، إدارة التنمية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط١.

غافل ،سعيد علي،٢٠١٢ ، الحق في التنمية، مجلة كلية الجامعة الاسلامية، العدد ١٧.

غالب، عبد السلام حمود، ٢٠٢٥، أثر الحوار في التعايش مع الآخر، الحوار المتمدن، منشور على الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن، وتاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٥/١٠/٢٠
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=362492

فرحات، محمد نور ،١٩٩٨، المجتمع والشريعة والقانون، مؤسسة دار الهلال، الطبعة الأولى.

كمال، مرداوي ، شعور، حبيبة،٢٠١٠، الإطار القانوني للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد ٣٣.

كيشانه، محمد ،٢٠١٩، أن تتعايش، مجلة ذوات التي تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط- المغرب، العدد ٥٨.

مبروك، محمد مختار جمعة،٢٠١٤، التعايش السلمي للأديان وقفة العيش المشترك نحو منهج جديد، ط ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

محفوظ، محمد،٢٠٠٣، الاهل والدولة، بيان من اجل السلم المجتمعي. دار **الصفوة** للدراسات والأبحاث – **بيروت، لبنان**.

محمد ،عبد الله حسون ، صالح ،مهدي ،خضير ،اسراء عبد الرحمن،٢٠١٥ ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، بحث منشور في مجلة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد ٦٧.

المطعني،١٩٩٦، عبد العظيم ابراهيم ، مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجاً وسيرة، دار الفتح للإعلام العربي القاهرة، مصر ،

الملا حويش، هشام لؤي طه، الجبوري، حنان محمد شاكر ،٢٠١٥، مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد ٢٢.

نافع ،عبد المجيد،١٩٥٠ ، السلام الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة.